

## الجلسة الثامنة والثمانون

الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية، فليفضل.

\* السيد فتح الله ولعلو وزير الاقتصاد والمالية :

بسم الله الرحمن الرحيم،

والصلاة والسلام على خير المرسلين

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

لي كامل الشرف أن أقدم أمام أنظار مجلسكم الموقر، وبحضور السيد الوزير الأول، السادة الوزراء، مشروع القانون المالي لـ 1999-2000 كما عدل من طرف مجلس النواب، وهو المشروع الذي تريد منه الحكومة أن يشكل منطلقاً للإرتقاء باقتصادنا نحو تحقيق انطلاقة فعلية بعد سلسلة من الإجراءات والتدابير والإصلاحات، تتوالى وتتكامل في سياق ما أوصى به جلالة الملك الحسن الثاني نصره، وما أعلن عنه التصريح الحكومي.

مشروع الميزانية هذا يندرج في سياق محيط دولي تعرفون عدداً من مؤشراتته الكبرى المتعلقة بما يشهده الاقتصاد العالمي من تحولات متسارعة، ومن مخاض عميق، فنحن بصدد ظرفية اقتصادية ومالية دولية صعبة، ولكنها تدمر عدد من الإحتمالات والفرص الواعدة يتعين ترصدها بالاستعداد المتقد للتهيء جهازنا الإنتاجي تهيئاً متكاملأ متصاعد النجاعة على المستوى الاقتصادي والمالي، ومتمامي الفعالية في مضمار تحقيق الإنصاف والعدالة الإجتماعية.

وستجدون من خلال التقرير الإقتصادي والمالي الموزع عليكم الملامح الكبرى للوضع الدولي من جهة، وللوضع الداخلي من الناحية الإقتصادية طبعاً من جهة ثانية.

بالنسبة لهذا الجانب الثاني أركز فقط على كون تطبيق ميزانية 1999/1998 قد التزم بالأهداف التي تضمنها القانون المالي، وعلى رأسها استعادة الثقة من لدن الفاعلين الإقتصاديين، وتطبيق الالتزامات الاجتماعية للدولة إزاء عدد من القطاعات والفئات، كما أنه راعى بكل أمانة وحرص متطلبات إيقاف النزيف، والحيلولة دون الاستمرار في نهج سلوكيات التبذير، ومراجعة نمط الإنفاق

• التاريخ : الجمعة 05 صفر 1420 (1999/05/21).

• الرئاسة : السيد محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين.

• التوقيت : ساعة وعشر دقائق ابتداء من الساعة الرابعة وخمس وأربعين دقيقة مساءً.

• جدول الأعمال : تقديم مشروع قانون المالية برسم السنة المالية 1999 - 2000.

\*\*\*

\* السيد محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين :

بسم الله الرحمن الرحيم،

والصلاة والسلام على خير المرسلين

معذرة على هذا التأخير الناتج عن اجتماع لجنة المالية بطلب من المجلس للبحث في آخر تعديل مقدم على مدونة تحصيل الديون بطبيعة الحال كنا ننتظر أن تتولى لجنة المالية البحث دراسة والبحث في هذا التعديل في أحسن الظروف، ولكن للأسف الشديد دراسة هذا التعديل استلزمت وقت طويل الشيء الذي سبب لنا هذا التأخير، على كل أخبر المجلس الموقر من الآن بأن لجنة المالية ستجتمع مباشرة بعد رفع الجلسة، ولكننا سنقوم في وقت لاحق باستدعاء المجلس للإجتماع بمجرد ما نتوصل بالتقرير، يعني العبارة واضحة أعتقد أن هذا التعديل يتطلب المزيد من الدراسة، وربما سيجتمع المجلس خلال الأسبوع المقبل لإتمام دراسة هذا التعديل، مرة أخرى معذرة على هذا التأخير اللي حقيقة كان فارض نفسوا، لأن لجنة المالية بتكليف من المجلس أعطت لهذا التعديل ما يستحق من العناية.

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

عملاً بأحكام المادة 255 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخصص المجلس هذه الجلسة للاستماع إلى تقديم الحكومة لمشروع القانون المالي للسنة المالية 1999-2000.

الوطني، ومن خلال هذا الرقم تتصورون حجم التحويلات بينها وبين الدولة كجهاز مركزي، وحجم مساهمتها في التشغيل، ومقدار مساهمتها في التنمية الإجتماعية، وانعكاسات تدخلها على ترقية العالم القروي في شتى المجالات، ومن خلال عدد منها تتجلى مساهمة القطاع العمومي في المجهود الوطني لتحقيق متطلبات التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وتقليص إقصاء وعزلة العالم القروي.

وعدد من المؤسسات العمومية تشكل أكثر من ذلك أرضية للتطور الإقتصادي والتكنولوجي، خاصة وأن الأمر يتعلق بمجالات حيوية بالنسبة لخلق وتطوير البنيات الإستقبالية لكل مشاريع الاستثمار، والتي من دونها لن تتمكن بلادنا من تحقيق الإنطلاقة الإقتصادية التي ينتظرها الجميع، هذه الأداة الأولى أي المؤسسات العمومية.

**الأداة الثانية** التي يريد مشروع القانون المالي تعبئتها أكثر مما قبل هي الصناديق، فموارد هذه الصناديق ستزيد على 3 مليار درهم، وأذكر منها الصندوق الخاص بالطرق، الصناديق المرتبطة بالنشاط الفلاحي والغابوي، الصندوق مشهد السلمي البصري، صندوق المحاكم والسجون، الصندوق الوطني للعمل الثقافي، إضافة بطبيعة للصندوق الذي تعرفونه كثيراً، وهو المخصص باعتمادات التجهيز الخاص بالجماعات المحلية من خلال استعماله لموارد الضريبة على القيمة المضافة.

على هذا المستوى كذلك تبرز نواة أخرى ذات أهمية كمية ونوعية لمساندة الحكومة الرامية لتأهيل نسيجنا الإقتصادي والإجتماعي.

**ثالثاً** الأداة الثالثة التي تستعمل من طرف السياسة الحكومية، هي ما يسمى بالمرافق العمومية ذات التسيير الذاتي «Le SEGMA»، فلأول مرة سيوضع بين أيديكم تقرير خاص حولها، خدمة لتقديم التعاون الديمقراطي في مجال المراقبة والتتبع للمالية العمومية، هذه المرافق تتدخل في قطاعات النشاط التجاري، والخدمات الصحية، والتكوين، والتعليم، والتجهيز، ولقد وصل عددها إلى حد الآن 137 قطاع منها فقط 13 في قطاع التجهيز.

وأخيراً **الأداة الرابعة** هي الأداة المتعلقة باللامركزية، ذلك أن السلطة العمومية تتجسد كما تعلمون في مسلكين :

العمومي، عملاً بميثاق حسن التدبير والتخليق الذي إلتزم به أمامكم تصريح السيد الوزير الأول.

سيتركز - السيد الرئيس - هذا العرض على أربع محاور :

**المحور الأول :** يتعلق بالتوجهات الأساسية للمشروع نفسه، فقد حضرت الحكومة هذا المشروع في أفق تجسيد فعلي لبداية الارتقاء بالتدبير المالي، والإقتصاد العمومي نحو درجة ملموسة من الشفافية والوضوح، واجتهدت لكي يكون تدشيناً حقيقياً لانطلاقة اقتصادية رغم الضغوط والإكراهات التي تواجهها.

هذا المشروع بني وفق منظور جديد مندمج لسياسة عمومية شمولية، تحقق الطموح الوطني لامتلاك مقومات المناعة، وفي نظرنا يستمد هذا المشروع موضوعيته من كونه يقترح الإصرار على تجاوز مصاعب ومعوقات الواقع بكامل الرسانة، يعني ذلك البعث عن إنسجام شمولي بين الأهداف المرجوة والأولويات الممكنة في إطار ينشد تعبئة الجميع، وإشراك كل أطراف الفعل الإقتصادي والإجتماعي.

هذه التوجهات سأعمل على تلخيصها من خلال أربع منافذ :

**أولى هذه المنافذ :** هي ضرورة تعبئة أدوات العمل الحكومي، لذلك كان الطبيعي أن تعمل الحكومة على الإسراع بتعبئة كل الوسائل العمل الحكومي، سعياً نحن توفير شروط نجاعة أكبر وأداء أحسن، وهذه الضرورة الموضوعية بطبيعة الحال تنطلق من كون الحكومة تريد أن تعتمد على نهج مستقبلي، وإرادي يمكن من التقدم في مسلسل عقلنة تدبير المال العمومي.

ولذلك فإن الحكومة عملاً بإحدى التوجهات الكبرى للتصريح الحكومي حول مراجعة وتفادي الإنزلاقات في هذا المجال تقدم هذا المشروع بصيغة جديدة قوامها الشفافية والوضوح.

وهذا من شأنه أن يؤدي إلى توطيد الحسابات، الذي يوضح حجم وطبيعة التدخلات الإجمالية للدولة، كوزارات وكمؤسسات عمومية، وكمرافق على المستويين الوطني أو المركزي والجهوي.

فالدولة كسلطة عمومية تتدخل كما تعرفون بالإضافة إلى الإدارة العمومية أي الوزارة بصفة عامة من خلال المؤسسات العمومية والصناديق والمرافق العمومية ذات التسيير ذاتي والمجالس الجماعية.

**أول الأمر** أذكر بأنه نسبة الاستثمارات المنجزة من طرف المؤسسات العمومية قد وصلت إلى أكثر من 22% من الاستثمار

تمهد أو تكمل عمل السلطة العمومية، تغيير مساطر وطرق أعمال متجاوزة أو متقدمة تعمل على إرساء الشفافية في التعامل :

- قانون إنشاء السوق الرهنية.

- نص مدونة الجمارك.

- القانون المتعلق بمجموعات ذات النفع الإقتصادي.

- مشروع إصلاح قانون التأمينات.

- قانون النقل على الطرقات.

- قانون حماية الملكية الصناعية.

- مرسوم الصفقات العمومية.

- مدونة التحصيل الذي هو بصدد دراستوا من طرفكم.

- قانون المنافسة وحرية الأسعار.

ومجماً هناك عدة مشاريع تمت صياغتها بروح جديدة، وعلى أساس تغليب المنظور الإقتصادي والتنموي، كما هو في شكل تحيين قانون تحويل المقاولات العمومية إلى القطاع الخاص، لتجنب السلبات الناجمة عن بعض عمليات الخصخصة. ونفس التوجه هو الذي دفع الحكومة إلى بلورة النصوص الخاصة بإصلاح الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، والبنك الشعبي، وفتح رأسمالهما كذلك.

هكذا نتجه نحو تعميق الإصلاحات البنوية التي من دونها لن نتمكن من تأهيل جهازنا الإنتاجي خاصة وأن هناك ضغط زمني ومواعيد مضرورية لاحق لنا في التخلف عنها، ولا يمكن أن نتأخر عنها حتى نضمن أكبر مصداقية لبلادنا في تعامله مع شركائه الإقتصاديين، وحتى نتحكم في كل صيغ التعاون الدولي الذي لامناص منه.

والمنفذ الثالث من هذه التوجهات يتعلق بربط هذا القانون ببداية الإنطلاقة الإقتصادية على أسس واثقة، ولكن بارتباط كذلك بإعادة إنتشار القطاع العام.

فالمشروع الذي نقدمه أمام أنظاركم مشروع يصب في اتجاه هدف مركزي، وهو تحقيق انطلاقة اقتصادية حقيقية، ولذلك فأفقه هذا يتطلب من جهة أولى إحكام استراتيجيات القطاعية، حتى يرتفع الإنتاج، ويتقوى مستوى التشغيل، والمداخيل الموزعة.

- مسلكية إدارية قد تكون مركزية، وقد تكون لامركزية.

- ومسلكية منتخبة تتكون من الجماعات المحلية، وهي حسب منطق الدستور جماعات محلية، وأقاليم وعمالات وجهات وتجمعاتها.

ولهذه الجماعات الترابية المحلية والجهوية تدخلات وعمليات وبرامج تعتمد على ميزانية محددة، وترصد ميزانية تجهيزها إلى مشاريع تهم كما تعلمون تحسين محيط عيش السكان، وإلى منشآت ذات بعد اجتماعي واقتصادي مباشر.

وهذا نوع آخر من أنواع الاستثمار العمومي اللامركزي، سأترك التطرق إليه في آخر هذا التدخل.

الآن أمر إلى المنفذ الثاني، والمتعلق بالتوجهات، والمتعلق بمسلسل الإصلاحات المواكبة للقوانين المالية.

يشكل استحضار الإصلاحات التي علينا أن نقوم بها جانباً أساسياً من جوانب التعريف بالتدبير المالي والإقتصادي، فالمشروع الذي نحن بصدده يرتبط بشكل جذري مع سلسلة الإصلاحات التي توأكبها، وتضمن أعماله، لقد حدد التصريح الحكومي المحاور الكبرى لهذه الإصلاحات، وحدد البرنامج الحكومي القصير المدى لائحة أولوية، وسيأتي مشروع التخطيط الخماسي بتفاصيل أخرى في هذا المجال، لذلك قامت الحكومة :

أولاً بإصلاح إطار تحضير تنفيذ وتتبع الميزانية، وهو إصلاح لمنهج التدبير المالي من خلال وضعه في إطاره الإقتصادي الشمولي وهو التخطيط، وإرسائه على أساس قانوني أي القانون التنظيمي، وكذلك المرسوم التطبيقي المرتبط به.

إننا الآن بصدد تجديد سيشمل كذلك الجانب المتعلق بالهيكل المحاسبي الذي ينقصه البعد الخاص لتقييم الملكية العمومية، وحساب استخدامها، ومن شأن هذا التجديد كذلك أن يساعد على حل معضلة التأخر في تنفيذ الميزانية ومعضلة ثقل وثقل وبطء مراقبتها.

هناك ثانياً أورش الإصلاحات اللازمة الكثيرة والمتنوعة حتى يصبح التدبير العمومي المالي والإقتصادي تدبيراً يتوفر على مقومات الفعالية، والنجاعة والسرعة. فإلى جانب الإصلاحات الكبرى للقضاء والإدارة والتعليم، والتي تباشر نظراً لضخامتها بالتدريج، ولكن بخطى ثابتة، وإن شاء الله واعدة، هناك إصلاحات

رهان تعليمة معدل النمو، سواء من خلال توفير الوسائل أو إصلاح المعاملات مثل إصلاح العلاقات بين المقاول والإدارة الضريبية، أو تطهير التعامل على مستوى سوق الشغل.

وبالمقابل فإن تجاوز وضعية إقتصاد الرياع، والتخلي الحقيقي بروح المواطنة داخل كل مقاول، يشكلان عنصراً هاماً من عناصر الرد العملي، والمسؤول على مستلزمات مواجهة تحديات العولة وخوض معركة التنافسية.

متطلبات إنجاز التنمية الإقتصادية لا تنحصر في تطوير النشاط التقليدي، والرفع من مردوديته، بل تقتضي في هذا الوقت بالذات توسيع نسيجنا الإقتصادي ليشمل قطاعات طليعية.

إن القاعدة الإقتصادية تتحول في زمن المعرفة والتواصل، وتحضير بلدنا لهذا يستدعي مواكبة قاعدتنا الإقتصادية للتطور التكنولوجي والتحديث المتزايد داخل قطاعات الناشئة هي بالذات القطاعات التي تحقق أكبر قدر من القيمة المضافة، فالمغرب بحكم موقعه الجيوستراتيجي، وتجربته الإقتصادية مرشح بل مؤهل لأن يخوض غمار تجديد محكم لجهازه الإنتاجي، وأن يخترق بنجاح الحضور في قطاعات المستقبل.

من هنا يجب إعادة النظر في مهام القطاع العام، وفي توجيه وموازنة القطاع الخاص.

فبالنسبة للقطاع العام فإن الحكومة ستتجه نحو إعادة انتشاره في اتجاه تكوين القاعدة الإقتصادية الجديدة سواء في ميدان الطاقة المتجددة، وقطاع الغاز، وإنشاء التجهيزات التحتية الحديثة كالطرق السيارة، والمواصلات اللاسلكية، وتحديث تجهيزات الري، والقطاع الفلاحي بصفة عامة، والإنتاجي السمكي.

ذلك أن إعادة الإنتشار هذه ستمكن من أن نأخذ بعدة صيغ وعلى رأسها فتح رأس مال المؤسسات العمومية، وتفويت الإستغلال أو التشارك فيه مع مؤسسات خاصة منها أجنبية تتوفر لها مقدرات المساعدة على تطوير نسيجها الإقتصادي من زاوية تكنولوجية متقدمة، ومن زاوية التمويل المواتي تفادياً لمشاكل المديونية المكبلة.

فعلى المغرب إذن أن يبحث عن كل صيغ الشراكة، والتعاون الدولي عليه أن يطور علاقاته الإقتصادية الخارجية في هذا

ومن جهة ثانية السهر على ترشيد نمط التدبير المالي والإقتصادي للحصول على توفير موازني، تنجم عنه إمكانية تغطية استثمارات عمومية متزايدة.

تحقيق الإنطلاقة الإقتصادية كهدف مركزي يعني الإهتمام بالقطاع الخاص، وكذا بالقطاع العام معاً، ودفعهما نحو المساهمة الفعلية للرفع من معدل النمو، ولهذا الغرض وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإن الحكومة عبئت وستعبأ كل أدوات وسائرها، وهكذا ستصل الاستثمارات التي يرسلها مشروع القانون المالي إلى 18,3 مليار درهم، ستعزز بشكل كبير باستثمارات مؤسسات القطاع العام، والتي ستصل إلى ما يناهز 28 مليار درهم، وإذا أضفنا استثمارات المرافق العمومية ذات التسيير الذاتي، واستثمارات المجالس الجماعية حوالي 7 مليار سيبرز بجلاء الحجم الحقيقي للإستثمار العمومي.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الاستثمارات ستهم قطاعات إنتاجية ذات أهمية بالغة كالأشغال العمومية، والفلاحة، والتواصل، والسكنى والتعمير.

ومن جهة أخرى فقد انصب اهتمام الحكومة على السياسة النقدية لتعمل هي كذلك على توفير الموجودات المالية لصالح الاستثمار، كما أن هناك سياسات واستراتيجيات قطاعية تهدف إلى خفض تكاليف الإنتاج أو المساعدة على التسويق والسهر على ضمان الجودة لمنتوجاتنا، وتكملة للإصلاحات الخاصة السوق المالي أدخلت وستدخل إجراءات لمواصلة النهوض ببرصة القيم، وتطوير الوساطة المالية والبنكية.

وفي نفس السياق تواكب الحكومة متطلبات قطاع السياحة من حيث توفير القدرة الإيوائية ضماناً لتواصل الإنتاج الذي عرفه هذا القطاع خلال هذه السنة.

وكذلك الشأن بالنسبة للنقل الطرقي الدولي، والذي ترتبط خدماته بمتطلبات الأنشطة التصديرية، ويتلخص إجراء التشجيع هنا في تمكين مبادرة خاصة مغربية لولوج قطاع تستحوذ عليه شركات أجنبية بشكل مطلق، وذلك من خلال الإعفاء ماحق الخصم من الضريبة على القيمة المضافة.

ففي هذا الزمن الإقتصادي المتسم بتحويلات متسارعة، وبصعوبات متزايدة، يتعين الإصرار من طرف الجميع على ربح

أمر الآن إلى المحور الثاني، المحور الثاني الذي سأقدم من خلاله ملخصاً لبعض التدابير والإجراءات المتعلقة بقطاعات الإنتاج والتجهيز.

يتجلى التدبير المالي والإقتصادي من خلال الإجراءات المتخذة في عدد من القطاعات المنتجة، ولقد أوضحت كل وزارة تتكلف بهذا الجانب مجمل تدخلاتها داخل البرنامج الحكومي القصير المدى، ولقد هيئت كل منها استراتيجيتها القطاعية، وستقدم لكم من خلال مشروع التخطيط الخماسي.

ودون أن أدخل في التفاصيل التي سيتعرض لها السيدات والسادة الوزراء داخل اللجنة، وأمام مجلسكم الموقر سأكتفي بإبراز مساهمة بعض الميزانيات في الإستثمار الأساسية لأنها لها ارتباط بالإنطلاقة الإقتصادية.

وأبدأ بالفلاحة : تصل إعتمادات التجهيز المخصصة للفلاحة ما مجموعه 2,016 مليار درهم بالإضافة إلى 565 مليون درهم يرسم الحسابات الخصوصية لهذا القطاع، وتتلخص النفقات الإستثمارية في ثلاثة محاور كبرى :

- البرنامج الوطني للري الذي يجب دائماً أن ندعمه.

- وتعلية الاستغلال الفلاحي لأراضي البور.

- وتشجيع الاستثمار الخاص في الميدان الزراعي.

هذا بكل تدقيق بطبيعة الحال.

عمليات حماية تنمية المجال الغابوي وتوسيعه والرفع من قدرته على تأطيره وتبعه، اعتمد لها ما مجموعه 441,6 مليون درهم، ويشكل مشروع إصلاح الصندوق الغابوي والزيادة في مواردها، وإدخال المرونة الضرورية على عملياته قصد إنجاح عملية التشجير أهم تدبير ضمن مشروع القانون المالي في هذا القطاع.

وهذا تدبير نوعي عميق سيكون له أثره على هذا القطاع نظراً أدمج مسألة إقناع الساكنة وهذا شيء مهم، وتعبئتها للمساهمة الواعية والفاعلة في حماية المجال الغابوي مع ضمان حقوق هذا الإنتفاع.

ومن ضمن المشاريع التي سيدشن إنجازها مشروع التنمية المندمجة للمناطق الغابوية بشفشاون مع تغليب الإجراءات المتعلقة بتحسين عيش الساكنة.

الإتجاه، وفي هذا الأفق يتم التعامل مع عبء المديونية، والتدبير النشط لثقلها، والبحث عن تفعيل علاقاتنا الإقتصادية اتجاه البلدان الشقيقة سواء في المغرب العربي أو في العالم العربي وكذلك مع المتعاملين الأساسيين مع اقتصاد البلاد خاصة الإتحاد الأوربي.

والمنفذ الرابع السيد الرئيس، يتعلق بالتضامن بين مكونات الأمة، وبالطبع التضامن هو أولاً التضامن الإجتماعي هو التضامن مع العالم القروي.

إن الإنطلاقة الإقتصادية التي ننشدها لانريدها فترة مؤقتة، ولانريدها تموجاً عابراً ينمحي مع انخفاض الإنتاج الفلاحي مثلاً أحياناً، أو يتلاشى مع توابك تقلبات السوق الدولية، نوع الإنطلاقة التي يلزم تحقيقها مرتبط إذن من جهة أولى بمعالجة هشاشة نسيجنا الإقتصادي، والذي تتجلى في ضعف، وعتاقة بعض مكوناته، ومن جهة ثانية في الإفتقار إلى مشاريع قادرة ليس على ربح معركة التنافسية في القطاعات التقليدية بل كذلك في قطاعات الغد وبعد الغد.

ومن جهة ثالثة إنطلاقة تكون نتائجها ملموسة على مستوى التشغيل وتوزيع المداخل والمحو التدريجي للفوارق الجهوية الصارخة التي يتسم بها توتر الأنشطة الإقتصادية الحالية.

لذلك فإن مقارنة الحكومة لهذه المسألة تربطها لمعالجة المسألة الإجتماعية، وإشكالية إعداد التراب الوطني.

لقد شدد التصريح الحكومي على مفهوم الإقتصاد التضامني، وفي هذا الأفق فإن الاستراتيجية الإجتماعية والمجالية للحكومة تريد تجاوز الحدود الموضوعية للإسعاف والمساعدات الموسمية، وترمي إلى جعل تدخلات السلطة العمومية تدخلات تمكن الفئات المستعبطة والجهات الفقيرة من وسائل الترقية والتطوير الذات.

إن الخصائص الإجتماعية المهول، والفروق الجهوية الكبرى التي نعياني منها تتطلب تدخلات للسلطة العمومية، وتعبئة للفاعلين الإقتصاديين والإجتماعيين في إتجاه تغليب أنماط تشاركية تركز على ضرورة التضامن الحي والعملي بين مكونات النسيج الإقتصادي والإجتماعي.

السيد الرئيس،

على الدخل حينما يصل حجم المعاملات إلى نسبة 50% بالعملة الصعبة بدون أي شروط إضافية.

وأخيراً قطاع أساسي بطبيعة الحال ومهم هو قطاع التجهيز، بالنسبة لقطاعات التجهيز يقترح مشروع القانون بما نسميه عادة بالأشغال العمومية 2,4 مليار درهم إضافة إلى 1,27 مليار درهم للصندوق الطرقي الذي أدخلت عليه إصلاحات ستمكنه من الاستفادة من إمكانية مالية إضافية عبر الإقتراض في إطار معاهدات مع الجماعات المحلية على الخصوص، ومع وكالات الشمال كذلك.

وتخص هذه الإعتمادات كذلك إستصلاح التجهيزات التحتية، والمحافظة عليها، ومواصلة عملية رفع العزلة على العالم القروي، ومدّه بالماء الصالح للشرب، وكذا إنشاء أو استكمال عدد من التجهيزات المائية، والكهرمائية والطرق السيارة، والموانئ، وتدخل في نفس الإطار عدد من الدراسات والعمليات ذات النفع العام على مستوى الرفع من قدرات البلاد على حماية الموارد المائية، وتهيئة أهم الأحواض النهرية والمائية، ومكافحة التلوث، وتحديث وسائل وأدوات التدبير العمومي للتجهيزات، وحماية الشواطئ، ودعم وسائل تتبع التقلبات المناخية.

هناك قطاع آخر مرتبط بهذا القطاع وإن كان طبعاً وزارة خاصة هي قطاع النقل والملاحة البحرية، التي خصص لها غلاف مادي قدره 715,5 مليون درهم منها 700 مليون لتطوير شبكة النقل السككي في إطار متابعة التعاقد بين الدولة وبين المكتب الوطني للسكك الحديدية في إطار تحديده، وهناك إجراءات ذات طابع نوعي يرمي التدخل العمومي من خلالها إلى تحسين وتأهيل مختلف وسائل النقل الأخرى لإدخال إصلاحات مؤسسية وتنظيمية، وكذلك المزيد من الإهتمام بالوقاية من الحوادث، والقدرة العمومية على الإشراف على هذا القطاع الحيوي والمنعش للحركة الإقتصادية.

وبالطبع هناك مخصصات أخرى برسم التجهيز العمومي ترتبط بالقطاعات الإدارية تتسم في مجملها ببرامج التجهيزات الإدارية والوقائية في ميدان متعددة كقطاع العدل والداخلية والمالية والإقتصاد والتواصل والبيئة والوظيفة العمومية.

وبصفة عامة يجدر بنا أن نركز على كون الإعتمادات المخصصة لقطاعات الإنتاج، وقطاعات التجهيز تتسم بثلاثة خصائص أساسية أريد أن أشير إليها :

وخصص مشروع القانون المالي لقطاع الصيد البحري غلافاً مالياً قدره 281,2 درهم ضمنها 188,9 مليون درهم برسم نفقات الاستثمار، والتدابير المبرمجة تهدف تأهيل القطاع المواتي لهذه المرحلة عبر تقوية جهازه الإنتاجي والرفع من مردوديته، وتحديث وإحكام وسائل المراقبة على الموارد السمكية خاصة وأن هذا القطاع دخل منعرج كبيراً على إثر الإنتهاء بالاتفاقية الحالية مع الإتحاد الأوروبي.

ولذلك فإن مشروع إنشاء قرى للصيادين، وعصرنة محلات تسويق المنتج السمكي، والرفع من درجة جودتها تنتدرج في إطار استنهاض إمكانيات هذا القطاع.

وأمر إلى قطاع ثالث أو رابع يهم الإنتاج كذلك، وهو قطاع الصناعة والتجارة، بالنسبة للإعتمادات الخاصة بهذا القطاع كذلك الصناعة التقليدية، فإنها ترمي إلى ضمان جودة المنتج الصناعي، وتكثيف التدابير المتعلقة بتأهيل المقاولات الصغرى والمتوسطة، وتهيئة البنيات الاستقبلية في الاستثمار الخاص من خلاله إنجاز ست مناطق صناعية، وإعادة هيكلة عالم الحرف التقليدية وضمان جودة منتوجها.

أما بالنسبة لقطاع الطاقة والمعادن، فستهم تدخلات الدولة من خلال المخصص الميزاني إلى، ومواصلة السهر على تعبئة مواردنا الطاقوية المتجددة، وإنجاز مكثف لبرنامج كهربة العالم القروي، وتحيين الترسانات النصوص القانونية والتنظيمية الكفيلة بجلب الإستثمار الأجنبي إلى مجال التنقيب على النفط، ومواصلة تطبيق برامج البحث والإنعاش المعدني، وتجديد القوانين الخاصة بقطاع المعادن، وأخيراً الإستمرار في تغطية كل المناطق بالمسح الخرائطي الجيولوجي، واستكشاف قدرات وموارد جديدة.

أما بالنسبة لقطاع السياحة فدعماً للإنتعاشة التي يعرفها هذا القطاع خصص غلاف مالي قدره 278,3 مليون درهم لعملية التكوين، وبرمجة التعريف والإشهار بتنوع المنتج السياحي المغربي، وكل ذلك في إطار التحديث الذي تقوم به الوزارة لآليات الرعاية العمومية لهذا القطاع، وتطهير وتحسين جودة مرافقه، فالدعوة موجهة إلى مختلف الفاعلين في المجال السياحي حتى تترسخ هذه الإنتعاشة، ومساهمة من الدولة في الرفع من القدرة الإيوائية، أتى مشروع القانون المالي بإجراءات تشجيعية، ويتعلق الأمر بتخفيض جبائي للضريبة على الشركات، والضريبة العامة

والثقافية، والتنمية القروية بدورها وبهذا المحتوى مستلزم رئيسي لضمان التنمية الإجتماعية لبلادنا، وضمان كرامة العيش لكافة المواطنين والمواطنات.

وهذا ما سيؤدي بي السيد الرئيس إلى الوصول إلى المحور الثالث من هذا التدخل، كونه محور يهم الآن مضمون البعد التضامني الإجتماعي، وإشكالية العالم القروي، ربما منذ أن بدأ النقاش حول هذا القانون المالي كل المحللين الآن اتفقوا بأن له طابع اجتماعي واضح.

لكل هذه الاعتبارات حظي الجانب الاجتماعي باهتمام خاص في مشروع القانون المالي، وذلك سيراً على نهج التوجيهات الملكية السامية التي ما فتئت تؤكد على ضرورة العناية بهذا الجانب، واستناد على الاختيارات الواضحة للحكومة.

وهكذا فقد تبوأت الإعتمادات المخصصة للقطاعات الإجتماعية مكان الصدارة في مشروع الميزانية، وحيث وصلت تقريباً إلى 47% من مجموع النفقات المخصصة للوزارات، واعتباراً لهول الخصائص الذي يمس هذا الجانب وتعدد أسباب الفاقة والإحتياج، وملحاحية التقدم في مغالبة آليات التفتير والتهميش، فقد اعتمدت الحكومة مقاربة متعددة المداخل تطل قضايا الشغل والتغطية الإجتماعية ومجالات الصحة والتعليم ومحاربة الأمية، وبرامج محاربة الفقر، وفك العزلة عن العالم القروي، وتزويده بالماء الشروب والكهرباء، وقضايا السكن والتعمير موازاة على الحرص على استمرار الحوار الإجتماعي، وإشراك الفاعلين الإقتصاديين والإجتماعيين في اختيارات المقاربات والحلول المطروحة.

وتكفي الإشارة إلى بعض الإعتمادات التي رصدتها مشروع القانون المالي الحالي لتبيان الأهمية التي تحظى بها بعض مكونات القطاع الاجتماعي.

- قطاع التعليم نفقاته أو اعتماداته تصل إلى 17,3

مليار درهم.

- قطاع الصحة 4,9 مليار درهم.

- قطاع الشبيبة والرياضة 473 مليون درهم.

- قطاع السكنى 584 مليون درهم.

- قطاع التعمير 332 مليون درهم.

وستظل قضية التشغيل إحدى المحاور الأساسية لعملنا كنا باعتبارها أولاً وقبل كل شيء وطنية وذات أولوية بالغة، فعلى ضوء

- إن انتقائها يرتبط بمدى استعجاليتها وانعكاساتها على الرفع من متطلبات تأهيل البلاد، وتحديث جهاز الدولة وإرادتها.

- ومراعاتها كذلك الخاصة الثانية مراعتها لنقط الخصائص الأكثر والمحوظ عملاً بمبدأ عقلنة الموارد العمومية.

- والخاصية الثالثة اهتمامها بالمناطق التي تعاني من اختلالات كبرى، وخاصة العالم القروي.

هكذا سيداتي سنداتي،

يتعزز التكفل العمومي بمسألة العالم القروي تدريجياً وبخطى ثابتة ويتقوى ضمن مشاغل التدبير العمومي، وفي هذا الإطار تعتمد الحكومة برامج وإجراءات وفق منطق التداخل والإنضمام، وتتبع من تم بكل المرافق الحكومية والإدارية المركزية واللامركزية نحو الرفع من التجهيزات العمومية في المجالات القروية، وربطها بحاجيات إنشاء أنوية النشاط الإقتصادية، أو تسهيل توطنه وإيجاد البنيات الدافعة إلى الرفع من مستوى العيش، وتحديث محيط الحياة للسكان القرويين.

لن ندعي أن مشروع القانون المالية يكفل نجاعة التدخل العمومي اللازم لتجاوز الخصائص ورفع المعاناة على العالم القروي، إنه يشكل تقدماً في تلمسه للحلول الضرورية والمستعجلة فقط، إنه تقدم في اتجاه تحقيق وإنجاز استراتيجية وطنية لمحو الفوارق الصارخة، وتقدم في البحث عن الإعتمادات وعن صيغ التشارك مع الجماعات المحلية، وصيغ إشراك السكان التي تراعي حاجياتهم أولاً وقبل كل شيء، والإنصات لمطالبهم، والعمل بمبدأ الحرص على تخفيض تكاليف الإنجاز، وفق منظور لإشكالية العالم القروي، كإشكالية مجتمعية يجب أن نتجاوز منطق العماليات الأحادية التي تكتفي بالتدخل في الواجهات وتنجز برامج دون متابعة، ودون توفير شروط تعبئة المعنيين بالأمر، واسمحوا لي هنا أن أفتح قوسين أريد بهما إثارة الإنتباه إلى حقيقتين موضوعيتين :

**فالأولى هي أن الحاجيات الحالية والمستقبلية كبيرة ومتزايدة، ولا يمكن التغلب عليها إلا بمجهود وطني تضامني يراعي متطلبات الترقية الإجتماعية لمكونات وطننا ككل.**

**والثانية أن الحكومة تعتبر أن التنمية الفلاحية رهينة بالتنمية القروية ككل في أبعادها الإنتاجية، والتجهيزية، والتعليمية،**

- إقرار النقطة الثانية إقرار الحد الأدنى لمستحقات التقاعد لا يقل عن 500 درهم، والرفع من نسبة الخصم الجزافي المطبق على المعاشات، والإرادات العمرية من 35% إلى 40% لصالح المتقاعدين.

- ثالثاً الرفع من الجزء القابل من الخصم من الضريبة العامة على الدخل من 18 ألف إلى 20 ألف درهم، وهو ما سيكلف الخزينة 480 مليون درهم.

- رابعاً مشروع التغطية الصحية الإلزامية، والذي يستهدف تحسين استفادة المأجورين والمتقاعدين من العلاجات الصحية، والمساهمة في تمويل نفقات العلاج الصحي التي تقدر بحوالي 11,5 مليون درهم سنوياً.

- خامساً إصلاح الصندوق الوطني لمنظمات الإحتياط الإجتماعي لتعزيز العمل التعاوضدي والتضامني داخل الإدارة والقطاع العام، وتوفير شروط اندماجه في مشروع التغطية الصحية الإلزامية.

- سادساً الإنطلاقة العملية لمشروع تدبير وتمويل قطاع الصحة التي ستبلغ تكلفته الإجمالية 760 مليون درهم، وقد ارتفعت الإعتمادات المخصصة لوزارة الصحة بـ 33% مما سيمكن من تفعيل دور هذه الوزارة، والرفع من مرتبات رجال الصحة على العموم.

- سابعاً التأمين ضد حوادث الشغل والأمراض المهنية بالنسبة للمأجورين الخاضعين لنظام الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، وكذا بالنسبة للفئات الإجتماعية المهنية الأخرى، ويوجد مشروع تأمين هذا قيد المصادقة.

- وأخيراً الإعفاء مع حق الخفض للأدوية الضرورية لمعالجة أمراض السكري وأمراض التنفس وأمراض القلب فيما يخص الضريبة على القيمة المضافة.

وإذا كانت هذه التدابير تخص العاملين والفئات المحتاجة بصفة عامة فإن الإهتمام بالعالم القروي سيحظى بعناية خاصة، وسيتقوى الإهتمام به ضمن العمليات المتداخلة بين المرافق الحكومية التي ستشهد تطوراً ملموساً في وثيرة عملها سواء تعلق الأمر ببرامج الكهرباء القروية أو المسالك الطرقيّة أو إيصال الماء الصالح للشرب.

توصيات المناظرة الوطنية المنعقدة بمراكش تحت الرئاسة الفعلية والرعاية السامية لصاحب الجلالة نصره الله ستستمر الحكومة في استنفار كل الجهود لخلق مناصب الشغل المنتج من خلال تحريك مختلف الصيغ المتوفرة لإحداث المقاولات الصغرى، وذلك عبر صندوق النهوض بتشغيل الشباب الذي عرف وثيرة عمل متزايدة خلال السنة الحالية، وصندوق مساندة الراغبين في إنجاز مشاريع، إضافة إلى تقوية القروض الصغرى أو السلفات الصغرى مع العمل على إصلاح آليات الوساطة في سوق الشغل. وسيتمكن التكوين الإندماجي من إستيعاب أكثر من 25 ألف من حاملي الشهادات من خلال تدخلات مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، وكذلك تدخلات الصناعة التقليدية في تكوين 5000 متعلم حرفي لدى 1250 مقالة للصناعة التقليدية.

ويتضمن المشروع الحالي برنامجاً للتشغيل الداتي والمساعدة على تكوين المقاولات رصد له غلاف مالي بمبلغ 100 مليون درهم، بالإضافة إلى وضع جهاز للإستشارة والمساعدة والتتبع بدعم من مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل.

وتطبيقاً لتوصيات المناظرة الوطنية حول التشغيل، فلقد رصد مشروع القانون المالي مبلغ 160 مليون درهم لتوفير محلات المقاولين الشباب ضمن إعداد مناطق الأنشطة الإقتصادية.

إن توفير أرضية صلبة لمواجهة التقدم المنتظر في وقت زحف مدن الصفيح يقتضي توفير السكن اللائق بدعم من الدولة، وتخويل امتيازات ضريبية تشجيعية جديدة في هذا المجال، وسيتابع برنامج الأولويات الإجتماعية خاصة في العالم القروي بنفس جديد ووثيرة أكبر في الإنجاز، وذلك سعياً نحو تدارك التأخر المتراكم في ميدان التدريس، وتقليص الفوارق بين العالم القروي والحضري، ومحاربة الأمية، وتعزيز برامج الصحة الأساسية، والتقدم في الإصلاح الصحي، وسيلعب الإنعاش الوطني دوراً داعماً لهذه المبادرات.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى المكانة التي تحتلها قضية التغطية الإجتماعية ضمن أولويات الحكومة، والتي تتجسد بالخصوص في :

- التقدم الحاصل في إصلاح الصندوق الوطني لمنظمات الإحتياط الإجتماعي، وتوفير شروط الشفافية والفعالية والمشاركة.

السيد الرئيس،

أصل إلى المحور الرابع الذي يهم كذلك مباشرة هذا المجلس الموقر، ويتعلق بالجماعات المحلية والغرف المهنية.

إن عمل السلطة العمومية الإدارية والمنتخبة هو إحداث أدوات أساسية للتدخل العمومي كما سبق أن أشرت في بداية هذا التقديم لمشروع القانون المالي، وللجماعات ميزانيات للتجهيز ترصد بالأساس لتحسين محيط عيش السكان على شكل إنشاء شبكات طرق ومسالك، وشبكات التطهير والكهربة، والتزود بالماء، والمنشآت الثقافية والرياضية والترفيهية، وهي كذلك تنجز عدد من المرافق ذات الطابع الإقتصادي من محلات التسويق ومناطق استقبال الأنشطة الإقتصادية التجارية والصناعية.

ولقد وصلت الإعتمادات المخصصة برسم الاستثمار العمومي حوالي 6 مليار درهم، وبالطبع ونظراً لاختصاص بالنسبة للجماعات، وبالطبع ونظراً للإختصاصات الجديدة للجهات، وباعتبار التوصيات التي أسفرت عليها المناظرة الوطنية السابعة للجماعات المحلية، والرامية إلى تنمية متوازنة تطل كل مكونات المجال الإقتصادي والإجتماعي المغربي، أقول إن الإعتمادات مرشحة إلى التزايد.

إن تعميق مسلسل اللامركزية واعتماد سياسة أكثر ديناميكية لسياسة اللاتركز الإداري يتطلب نقاعاً حقيقياً ولموسماً مع انخراط بلادنا في عهد تدشين التنواب الحكومي الذي أقره جلالة الملك نصره الله، ويريده الشعب المغربي، فالنهج اللامركزي الناجع يستلزم سناً على شكل ثقافة سياسية عميقة وشعبية تدل على التضامن في المسؤولية، والمسؤولية في التدبير المحلي والجهوي وفق خبرة باهرة وواضحة (لماذا بين قوسين؟ كما جاء في الخطاب السامي الذي وجهه جلالة الملك حفظه الله إلى المتناظرين في هذه المناظرة مناظرة الدار البيضاء).

إن التحلي بهذه الثقافة ضرورة لحياتنا الديمقراطية، وضرورة لعقلنة قدرتنا، ومؤهلاتنا، ومخصصات ميزانيتنا محلياً وجهوياً ومركزياً.

إن التنمية المتوازنة بين جماعاتنا وجهاتنا والتنمية المتواصلة والمستديمة لكل مكونات التراب الوطني، والبحث على الرفع من وثيرة النمو الإقتصادي في أفق دعم وترسيخ أسس الإنطلاقة الإقتصادية، كل هذه الأهداف أهداف مرتبطة ومترابطة بل حلقات

وهكذا ومن خلال رفع وثيرة الإنتاج أو رفع الإعتماد أو إدخال المرونة على الصندوق الطرقي، وفتح إمكانية الحصول على قروض في إطار تعاقدات، يقترح المشروع الحالي برمجة 1500 قرية هذه السنة، بل كذلك تحديث سقف زمني لتدارك التأخر الحاصل في هذا الباب، والرفع من الإعتمادات الخاصة بمشروع الماء الشروب في المناطق القروية من 100 مليون درهم إلى 250 مليون درهم، إضافة إلى برامج التجهيز القروي.

وبالإضافة إلى ذلك سيستمر العمل بالإجراءات المتعلقة بإعادة جدولة ديون صغار الفلاحين، وتوفير الإمكانيات لمواجهة الآثار المحتملة لضعف المحصول الزراعي في هذه المناطق.

نعم التعامل سيكون مع أوضاع الأقاليم الشمالية العزيزة على أساس التقدم الحاصل في برمجة مشاريع هامة بهذه الأقاليم، وتفعيل دور وكالة تنمية في هذه الأقاليم.

أما بخصوص منطقة اجرداة ستصل الإعتمادات المخصصة هذه السنة في إطار برامج الإنقاذ إلى 640 مليون درهم، وستستفيد إضافة إلى ذلك هذه المنطقة من التعامل الجبائي الخاص للمناطق المتضررة، أو التي تجتاز ظرفية صعبة.

وإجمالاً فإن مقاربة الحكومة للإشكالية الاجتماعية تنطلق من القناعة أن الهدف الأول والأخير من مجهودات التنمية هو توفير سبل الكرامة والعيش الكريم للمواطنين عبر ترجمة النمو الإقتصادي على أرضية مؤشرات التنمية البشرية في إطار يستند على الزيادة في إنتاج الثروات، ويتوخى توزيعها لما يكفل العدالة والتضامن والتآزر بين الأفراد وبين الجهات، ويشجع العمل والكفاءة والاستحقاق.

ولذلك أصبح التكفل بالمسألة الاجتماعية تكفاً أكثر شمولية، ومواكبة لجوهر الخصائص الإجتماعية إذ هو يتجاوز المنطق المحدود للإسعاف والموسمية، ويراهن على إدكاء آليات التضامن والتشارك، ففي التصور كما في التنفيذ والتتبع لا مجال للبحث عن حلول إلا عبر إصلاحات بنيوية لمؤسسات التدخل الإجتماعي، وابتكار وسائل المشاركة، وتعبئة المجهود الوطني.

وفي هذا الأفق تم الإعداد لوكالة التنمية الاجتماعية والقانون سيقدّم لكم، وبنفس الدعم ستحدث بتوجيه من صاحب الجلالة مؤسسة الزكاة، وستأسس آليات مواجهة الفقر، ومحاربة الفوارق الاجتماعية والمجالية.

إنتاجية محلية تتكامل فيها، تتكامل بينها لتدعم من جهة أولى البناء الإقتصادي الوطني، ولتقاوم من جهة ثانية مسلسل التفاوتات والاختلالات بين الجهوية منها والمحلية.

د. إحداث صندوق خاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات، والتي سيستفيد بنسبة 1% من الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل، والتي ستوجه بنسبة 50% بالتساوي و50% بمقتضى نص تنظيمي.

هـ. الإرتقاء بالغرف إلى مساهمة أفضل في التنظيم المهني، والحث على تحديث وتأهيل المقاولات، واستكشاف إمكانية الاستثمار في قطاعات الإقتصادية والتجهيزية الطبيعية.

و. أخيراً الإستراتيجية الجديدة للإعداد التراب الوطني مع التنمية الجهوية، والتي ستعمل الحكومة على إنكفاء الحوار الوطني بشأنها ابتداءً من شهر شتنبر المقبل، بهدف الخروج بميثاق وطني يأخذ بعين الإعتبار الخصوصيات الجهوية ضمن جدلية إعداد التراب واللامركزية واللامركز، وفي أفق تحديثه ودمقرطة التدبير العمومي بكل أوجهه.

السيد الرئيس،

بناءً على هذه التوجهات وانطلاقاً من هذه الإجراءات الأولية سنكون في تناغم تام مع ما جاء به التوجه الملكي السامي من تشديد على الحرص على الإصلاحات ذات الأولوية، والإصلاحات الأكثر استعجالاً، وهو كما تتذكرون توجيه خطاب العيد عيد العرش المجيد.

فمن أولويات حكومة الإصلاح والتغيير ترسيخ روح التعلق للصالح العام، وخدمة المرفق العام، وروح التدبير الديمقراطي للشأن العام وللشؤون المحلية والمهنية، وبصفة عامة روح التعامل الديمقراطي والعدالة الإجتماعية، وأرجع هنا إلى كلمة جلالة الملك نصره الله في المناظرة الأخيرة للجماعات حيث قال: «فالإستقامة والديمقراطية والنزاهة هي حقائق وبنات أسرة واحدة»، ولذلك فإن بذل مجهوداتنا جميعاً لإنجاح تجربة التناوب ودعمها وانتقادها بالنقد البناء هو سبيلنا جميعاً نحو النهوض بالبلاد، وتلبية حاجيات أوسع الفئات ومواجهات معضلات البطالة، وتأهيل الإقتصاد الوطني، والسلام عليكم ورحمة الله.

متداخلة تربط بين الظرفي والبنوي، وبين الحاضر والمستقبل، فالجهود التنموي يواجهه وسيواجهه عوائق تتمثل في النمو الديموغرافي وانعكاساته، وفي تطور الحاجيات وتضائل الوسائل المالية، فحتى يكون التفائل بخصوص تأهيل اقتصادنا مبنياً على أسس واثقة، ولكي تكون النزعة الإرادية التقنية مطبوعة بتصور موضوعي لحاجيات المجتمع، وإكراهات المعطى الطبيعي، وإذا أن نرتقي بحاضرنا دون رهن مستقبل الأجيال اللاحقة لابد من مجهود جماعي لتفعيل نهج اللامركزية في ارتباطه مع متطلبات التحكم في النمو الحضري، وفي ضمان التوازن الجهوي والعمل باستراتيجية لتوزيع العمل بين مكونات التراب الوطني وإعدادها وتهيئتها لتحديات العقود المقبلة.

تشكل صدمات الإفتتاح السريع للسوق الداخلية على المزاخمة الدولية، وإكراهات وضغوط التأهيل لتجاوز المعاناة من التأخر الحاصل في مستوى التجهيزات والتنمية، ومستلزمات الإبزاز الإجتماعي، وتجسيد التلاحم بين مكونات الأمة تشكل تحديات لايمكن الشروع في تجاوزها إلا بتفعيل وترشيد تدخلات الجماعات المحلية. لذلك فالحكومة حريصة ضمن أورش الإصلاحات الكبرى التي التزمت بها على التشارك مع مجالس الجهات والعمالات والأقاليم والبلديات والجماعات بصفة عامة، والغرف المهنية لتشييد القوة المستقبلية الضامنة لمواجهة تحديات العولة، وذلك من خلال:

أ. الحرص على إيجاد الوسائل المادية، والإجراءات المؤسساتية والقانونية والتنظيمية لتدشين عهد التدبير الترابي الديمقراطي، ولذلك فإن الحكومة بصدد تهييء مدونة اللامركزية، والتي لن تكتفي بتحيين قانون ظهير 1976 بل ستوضح كل المساطر وكل المسؤوليات ومختلف العلاقات.

ب. إنجاز شروط بلوغ عدم التركيز الإداري عملاً بمتطلبات تفعيل العمل الإداري وفق ما أوصى به جلالة الملك حتى يتوقى النهج اللامركزي في الإدارة، وتدبير الشؤون المحلية والجهوية بإشراك المواطنين، والإنخراط الواعي للموظف وتشبعه بروح المرفق العام.

ج. مساعدة الجهات على تحضير مخططاتها الإقتصادية والإجتماعية، وتأهيل قدراتها الخاصة بالإرتقاء بمؤسسة الجهات نحو المساهمة في تكوين قواعد إقتصادية متينة على شكل أنساق

ضرورة الإسراع في دراسة الميزانيات الفرعية، وأن لا يكون تداخل بين أعمال اللجن والجلسات العلنية.

أضيف كذلك بأننا جميعاً مطالبون بالتفكير في منهجية جديدة تضمن دراسة في ظروف ملائمة إن لم نقل مريحة ولما لا، ولكن لا بد من تضافر الجهود وكاتبنا السادة رؤساء الفرق في هذا الشأن، وطالبنا منهم التفكير في تقليص من عدد التدخلات ربما وسائل من هذا النوع ستجعل أن جلسات المجلس تكون كالعادة جلسات مشوقة.

أضيف في الختام دون أن أطيل عليكم بأنه خلافاً لما يظن البعض هذه الدورة لا تنحصر على دراسة الميزانية، نأمل أن تتمكن من دراسة جميع المشاريع المحالة علينا، وهذا ممكن فلهذا لا تستغربوا أن نقوم بدعوة المجلس للإجتماع كل ما توفر لدينا مشروع أو مشاريع أو مقترحات، فلهذا المنتظر منا جميعاً أن نكون رهن إشارة المجلس.

شكراً للجميع ورفعت الجلسة.

#### \* السيد الرئيس :

باسم المجلس أشكر السيد وزير الإقتصاد والمالية على العرض الذي تقدم به، كما تعلمون بمجرد توصل مكتب المجلس بمشروع القانون المالي تمت إحالته على اللجنة المختصة على لجنة المالية، التي بدورها قررت أن تجتمع فور رفع هذه الجلسة، كما أخبر المجلس أنه كانت لنا لقاءات مع السادة رؤساء اللجن الأخرى حاولنا التغلب على المشاكل المادية التي لازالت مطروحة لا بالنسبة للمكاتب ولا للأطر، ولكن أطمئن المجلس أننا استطعنا التغلب على هذه المشاكل ويعني ذلك أن اللجن الدائمة مطالبة بالشروع في دراسة الميزانيات الفرعية إذا أمكن ابتداءً من نهاية هذا الأسبوع، وبالضرورة انطلاقاً من بداية الأسبوع المقبل، وإني مقتنع أن السادة الوزراء سيضعون أنفسهم رهن إشارة اللجن لدراسة الميزانيات الفرعية في ظروف ملائمة، ورجائي أن لا يكون تداخل بين اجتماعات اللجن والجلسات العلنية، الشيء الذي يسبب أو يفسر بعض الأحيان الفراغ القار، فلهذا نلح على